



## وثيقة مبادئ لإنشاء مشروع الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي

Concept Paper for National Strategy for Financial Inclusion

### أولاً: مقدمة

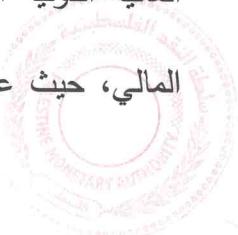
في أعقاب الأزمة المالية العالمية ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الاشتغال المالي من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومة) لتحقيق الاشتغال المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متعددة وبمتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات.

كما تم العمل على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أساس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وذلك بما يشمل ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسئولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويهدف ذلك إلى تعزيز قدراتهم ووعيهم لتمكنهم من الاستفادة المثلثة من الخدمات المالية واتخاذ القرار المالي الذي يتتناسب مع احتياجاتهم، حيث يتم التنفيذ ضمن إطار عمل يتناسب مع ظروف الدولة استناداً إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى ذات العلاقة بالخصوص.

ولضمان فعالية وتوافق الجهود المبذولة في مجال تحقيق الاشتغال المالي على المدى الطويل فقد اعتبرت المؤسسات

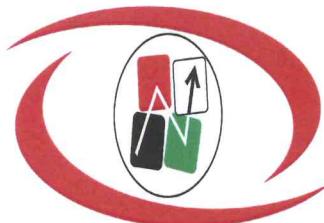
المالية الدولية أن وضع إستراتيجية على المستوى الوطني تضم كافة الجهود هو أفضل وسيلة لتحقيق الاشتغال

المالي، حيث عرفت مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للاشتغال المالي بـ\*





سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
Palestine Capital Market Authority

تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف ومتکاليف معقولة". كما عرفت كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتنقیف المالي (INFE) المنبیقة عنها الاشتغال المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتنقیف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".

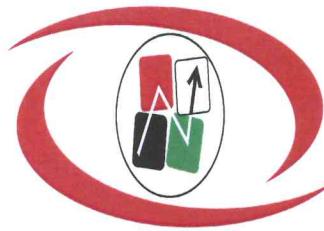
وكما هو متعارف عليه عالمياً، يعتبر التنقیف المالي أيضاً خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الاشتغال المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكملاً رئيسياً لسلوكيات القطاع المالي وبالتالي ضمان تحقيق الاشتغال المالي، حيث عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتنقیف المالي (INFE) والمنبیقة عنها التنقیف المالي بأنه "العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوفرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد المالي وأو النصيحة المالية الموضوعية، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية وذلك بهدف زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، ولتصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم لمن يتوجهوا في حال احتاجوا للمساعدة، واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم".

ينظر أن هناك عدد من الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للاشتغال المالي في العالم، ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا في العام 2003، وتسعى حالياً العديد من دول العالم الثالث والمتقدمة لتطوير استراتيجيات وطنية للاشتغال المالي حيث برزت أهميتها بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية.





سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
Palestine Capital Market Authority

ونظراً لتزايد حاجة مستهلكي الخدمات المالية في فلسطين إلى توعيتهم وتنقيفهم مالياً وتكثينهم من الاندماج والوصول إلى السلع والخدمات المالية بشكل يسير، وفي ضوء قيام بعض الجهات ذات العلاقة بالقطاع المالي في فلسطين بمبادرات فردية لتنفيذ خطط وبرامج لتحقيق الاشتغال المالي، فقد برزت الحاجة إلى توحيد وتأطير هذه المبادرات والجهود تحت مظلة واحدة وذلك بهدف تجنب الازدواجية في الجهد والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تطوير وبناء إستراتيجية وطنية للاشتغال المالي في فلسطين تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الاشتغال المالي، والتي تشمل الهيئات الرقابية في القطاع المالي والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المستقلة والقطاع الخاص.

وفي هذا السياق ستعمل سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال على قيادة الجهود لبناء إستراتيجية وطنية للاشتغال المالي في فلسطين وبمشاركة الأطراف ذات العلاقة، بحيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى مأسسة وتأطير جميع الجهود المبذولة من قبل الجهات المختلفة، وذلك ضمن خطة وطنية واضحة المعالم ومحكمة وفقاً للمبادئ الرئيسية لتحقيق الاشتغال المالي المعتمدة من قبل مجموعة العشرين (G20) والبنك الدولي والتحالف العالمي للاشتغال المالي (AFI) وكذلك المبادئ الرئيسية لإنشاء إستراتيجية وطنية للتنقيف المالي المعتمدة من قبل مؤسسة (OECD).

## ثانياً: الهدف من بناء الإستراتيجية

يكمن الهدف الأساسي من بناء إستراتيجية وطنية للاشتغال المالي في فلسطين في توحيد وقيادة الجهود العديدة المبذولة في سبيل زيادة الوعي والتنقيف المالي لدى شرائح المجتمع المختلفة وضمان عدم ازدواجية الجهود والموارد المبذولة من قبل الأطراف ذات العلاقة، لذا تنشأ الحاجة إلى توحيد الأهداف والرؤيا ضمن إستراتيجية وطنية للاشتغال المالي تشمل كافة الأطراف المعنية لضمان تحقيق الاشتغال المالي.





ومن الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة في الإستراتيجية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي ( Financial & Social ) . (Stability)
- جسر الفجوة في التنفيذ المالي بالطرق المثلثى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالإستراتيجية.
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

### ثالثاً: الوضع الحالي للاشتغال المالي في فلسطين

نظراً لاهتمام هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد في تسهيل وتنمية وصول كافة فئات المجتمع والمؤسسات والمنشآت الكبيرة والصغراء إلى الخدمات والمنتجات المالية، وبهدف تعزيز مستوى الوعي والثقافة المالية والمصرفية لدى هذه الفئات فقد تم تحقيق العديد من المنجزات في هذا الإطار من قبل كالتا المؤسستين من حيث زيادة الوعي المالي وحماية المستهلكين إضافة إلى تعزيز الأطر الرقابية والقانونية التي تحكم عمل القطاع المالي في فلسطين، (ملحق رقم 1)

### رابعاً: الإطار الزمني لعملية بناء الإستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي

الإطار الزمني المتوقع لعملية بناء الإستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي هو سنتان من بدء العمل بها وذلك بناءً على تجارب دولية سابقة في هذا المجال، أما بخصوص تنفيذ مراحل الإستراتيجية فسيتم تحديد ذلك خلال عملية البناء





سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
Palestine Capital Market Authority

علمًا بأن إقليم زماني لقياس نتائج استراتيجيات الاستثمار المالي في العالم هو ثلاثة سنوات، ونظرًا لخصوصية الوضع الفلسطيني ولندرة المصادر والكوادر المختصة فإنه يفضل أن يتم تقسيم الإستراتيجية إلى مرحلتين:

1. المرحلة الأولى تستهدف القطاعات المالية التي تشرف عليها سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال وتتفذ هذه المرحلة

على خمسة سنوات.

2. المرحلة الثانية تمتد الإستراتيجية لتشمل كافة القطاعات الأخرى بما فيها القطاعات الخاصة وال العامة وأي قطاع له

علاقة بموضوع الإستراتيجية وتتفذ هذه المرحلة على ثلاثة سنوات.

#### **خامساً: الأطراف المشاركة بالإستراتيجية**

في ضوء تقسيم الإستراتيجية إلى مرحلتين يقترح أن تكون الجهات المذكورة أدناه هي الأطراف المشاركة في المرحلة

الأولى من الإستراتيجية، وتكون هذه الأطراف أعضاء في اللجنة التوجيهية للإستراتيجية الوطنية أيضًا:

1. سلطة النقد.

2. هيئة سوق رأس المال.

3. جمعية البنوك في فلسطين.

4. وزارة التربية والتعليم و مديريات مدارس وكالة الغوث.

5. السوق المالي.

6. مؤسسة شراكة.

7. اتحاد شركات التأمين.

8. جمعية مستهلكي الخدمات المصرفية.

9. جمعية شركات الأوراق المالية.





سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
Palestine Capital Market Authority

ومن ثم تمت الإستراتيجية لتشمل كافة القطاعات الأخرى وبما فيها القطاعات الخاصة وال العامة وأي قطاع له علاقة

بموضوع الإستراتيجية، والتي ذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

1. وزارة الاقتصاد.

2. وزارة المالية.

3. وزارة التخطيط.

4. جمعية حماية المستهلك الفلسطيني (للسلع والخدمات).

#### سادساً: ادارة مشروع الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي

بما أن سلطة النقد وهيئة سوق راس المال ينظمان ويشرفان على معظم القطاعات المالية في فلسطين، ونظراً لتحقيقهما انجازات في هذا المضمار، فقد اتفق الطرفان على أن تكون قيادة الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي قيادة مشتركة بين المؤسستين الرقابيتين على أن تشكل لجنتين فنيتين من كل هيئة ترأس كل منهما قطاعاتها التي تنسق معها، حيث سيعمل الفريقان سوياً بالتعاون مع الاطراف المشاركة على انجاز عناصر خطة العمل المحددة لتحقيق الاشتمال المالي في فلسطين.

#### سابعاً: مصادر تمويل الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي

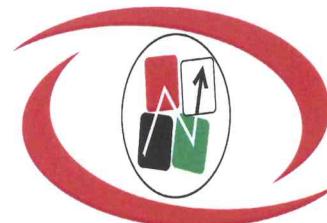
نظراً لندرة المصادر المختصة بهذا المجال ولحاجة الإستراتيجية إلى تمويل مالي ومساعدات فنية للتحضير مبدئياً إلى وضع خارطة طريق أو خطة عمل لمباشرة تنفيذ الإستراتيجية، فقد تم التسويق من قبل سلطة النقد مع مؤسسة التحالف العالمي للاشتمال المالي (AFI)، حيث أبدت المؤسسة ترحيبها واستعدادها لتمويل الخطة وتعزيز قدرات الكادر الذي

سيشرف على تنفيذ الخطة من خلال المساعدات الفنية وتبادل الزيارات للدول المتقدمة في هذا المجال، حيث عقد جلسات عمل ذات علاقة بالموضوع.





سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
Palestine Capital Market Authority

ومن جهة أخرى حصلت هيئة سوق رأس المال على الموافقة المبدئية من البنك الدولي على تنفيذ مشروع يهدف إلى تنفيذ مسح ميداني شامل للوضع المالي في فلسطين بهدف تحديد الفجوات إضافة إلى إجراء مراجعة شاملة للأطر القانونية والرقابية التي تحكم عمل القطاع المالي بهدف تقييم مدى اشتمالها على المتطلبات الرئيسية الازمة لحماية المستهلك وفقاً للمعايير الدولية ذات العلاقة.

في ضوء ما تقدم، ونظراً لتوفر البنية التحتية الأساسية للنهوض بإستراتيجية وطنية للاشتمال المالي، فقد تفاهمت سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال على تبني إطلاق مشروع الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي انطلاقاً من تحملهما لمسؤولياتهما الوطنية والمجتمعية اتجاه المجتمع الفلسطيني.

حررت هذه الوثيقة في هذا اليوم الأربعاء الموافق ١٢/٥/٢٠١٤، ووُقعت على نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بما ورد فيها.

الطرف الثاني

سلطة النقد الفلسطينية

ويتمثلها

محافظ سلطة النقد

د. جهاد خليل الوزير

الطرف الأول

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ويتمثلها

مدير عام هيئة سوق رأس المال

السيدة عبر عودة